S/PV.9295

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٩٥

الاثنين، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فرناندیز	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, , AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-08682 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إريتريا وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/212، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإريتريا وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية والصين ونيكاراغوا.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سنصوت اليوم على مشروع قرار (S/2023/212) لإجراء تحقيق دولي تحت رعاية الأمين العام في العمل التخريبي الذي استهدف خط أنابيب نورد ستريم لنقل الغاز في بحر البلطيق في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ومشروع القرار مقترح من الاتحاد الروسي وتشارك في تقديمه جمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى إريتريا وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا.

وكما قلنا خلال جلسة المجلس بشأن هذه المسألة في شباط/فبراير (انظر S/PV.9266)، طرحنا هذه المبادرة لأن لدينا شكوكا جدية – ومبررة تماما – بشأن موضوعية وشفافية التحقيقات الوطنية التي تجريها بعض البلدان الأوروبية. وللأسف أن تلك التحقيقات تظهر، بكل طريقة ممكنة، غياب نوايا التعاون مع الأطراف المعنية – ولا سيما بلدنا، بوصفه أحد أكثر البلدان تضررا – بغية التوضيح الشامل لظروف هذه الجريمة، التي تهدد مختلف جوانب السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، تحاول تلك البلدان عمدا وباستمرار تضليل المجلس بالقول إن روسيا أبلغت بالجهود التي بذلتها. وأود مرة أخرى أن أوجه انتباهكم إلى الرسالتين اللتين عممناهما بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٣ (S/2023/193) و ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٣ (S/2023/223)، اللتين تتضمنان نسخا مرفقة من المراسلات الموجهة من البعثات الروسية في الخارج إلى السلطات المختصة في ألمانيا والدانمرك والسويد. ويتضح من تلك المراسلات أننا لم نتلق شيئا عدا أجوبة غير شافية من سلطات تلك الدول.

وبناء على ذلك، وبدون إجراء تحقيق دولي موضوعي وشفاف في حقيقة ما حدث، لا يمكننا التأكد مما حدث. ولذلك، تقترح روسيا، بطريقة منفتحة وبناءة، على زملائنا في المجلس اعتماد مشروع قرار يوجه الأمين العام إلى تقديم مقترحات بشأن تشكيل لجنة دولية مستقلة لإجراء تحقيق شامل وشفاف ومحايد في ملابسات ما حدث. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ظل ظهور حقائق جديدة وانتشار روايات مختلفة في وسائط الإعلام، مما يعكس درجات متفاوتة من المصداقية أو العبث.

وفي المراحل الأخيرة من المناقشات بشأن مشروع قرارنا، تلخصت الحجة الوحيدة التي سمعناها من الزملاء الذين شككوا في مدى فائدة إجراء تحقيق دولي في أننا نحتاج أولا إلى انتظار إنتهاء التحقيقات الوطنية. ونود أن نرد بالقول إن هذه التحقيقات يمكن أن تستمر لسنوات بنفس الطريقة غير الفعالة وغير الشفافة. ومع ذلك، فإن الوقت الثمين ينفد، وتظهر شكوك متزايدة بأن جهود تلك التحقيقات لا تهدف إلى توضيح ملابسات التخريب الذي وقع، بل إلى كفالة إخفاء الأدلة والعبث بمسرح الجريمة.

ونعتقد أن المجلس يتحمل مسؤولية تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالرد على هذه الأعمال، خاصة وأن مبادرتنا لا تحد بأي حال من التحقيقات الوطنية. بل إن النص يتضمن دعوة إلى ضمان تعاون

أوسع نطاقا بين الدول الأعضاء واللجنة. ونثق بأنه سيساعد على ضمان التآزر مع الجهود ذات الصلة.

لذلك لا يوجد مدعاة للقلق. علاوة على ذلك، الحادث الذي وقع مؤخرا عند اكتشاف شيء غير معروف في أحد خطوط نورد ستريم، والإذن من السلطات الدانمركية بإشراك شركة "نورد ستريم إيه جي" في تفتيشهايؤكدان الحاجة إلى القيام بإجراء دولي. ونشك في أن هذا الإذن كان يمكن أن يكون ممكنا لو لم نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المريعة فيما يتعلق بالتحقيقات الوطنية. وإذا كان لا بد من إيلاء الاهتمام الدولي الكامل لعمل الحكومات من أجل الحصول على هذا الحد الأدنى من الانفتاح، فلا شك إذن في الحاجة إلى هذه الجهود العالمية.

تصرف الجانب الروسي خلال المناقشات بشأن مشروع القرار بطريقة مسؤولة ومرنة، محاولا جعل المشروع مقبولا لجميع الدول. بالإضافة إلى ذلك، تمت مراعاة الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس. ولذلك نحث المجلس على تأييد مشروع القرار. فمن شأن اعتماده أن يبعث بإشارة واضحة مفادها أن أعمال التخريب هذه فيما يتعلق بالبنية التحتية العابرة للحدود غير مقبولة، وينبغي تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحن مقتنعون بأن هذا في مصلحة جميع الدول والمجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرازيل، الصين

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ٣ أصوات مؤيدة، مقابل لا شيء، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت.

لم يُعتمد مشروع القرار، لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتكرار الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء التخريب الذي لحق بخطي أنابيب نورد ستريم ١ ونورد ستريم ٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. إن الولايات المتحدة تدحض بشكل قاطع ادعاءات روسيا التي لا أساس لها الموجهة إلينا فيما يتعلق بذلك العمل التخريبي. فلم تتورط الولايات المتحدة فيه على الإطلاق. وكما قلنا من قبل، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح مع أي أعمال متعمدة لإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية.

ومع ذلك، دعونا نكون واضحين بشأن ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي في مشروع قرار روسيا (S/2023/212). لقد كان المشروع محاولة لتشويه سمعة عمل التحقيقات الوطنية الجارية والمساس بأي استنتاجات تتوصل إليها لا تتوافق مع الرواية السياسية التي حددتها روسيا سلفا. إن مشروع القرار هذا لم يكن محاولة للبحث عن الحقيقة. والتحقيقات الوطنية المتسمة بالكفاءة التي تقوم بها السويد والدانمرك وألمانيا تجري بطريقة شاملة وشفافة ونزيهة. وكما قال العديد من أعضاء المجلس، يجب السماح باستكمالها أولا.

ولهذا السبب لم نؤيد مشروع القرار هذا وامتنعنا اليوم عن التصويت. ويجب أن نسأل لماذا، على الرغم من فشلها في عرض

قضيتها على المجلس، ما زالت روسيا تختار طرح مشروع القرار هذا للتصويت. إن من الصعب قبول موقف روسيا بأنها تسعى فقط إلى إجراء تحقيق محايد ومستقل. لنكن واضحين، وحتى نسجل موقفا، فإن المسودة الأولى لمشروع القرار الروسي قد اتهمت الولايات المتحدة بشكل واضح على أساس تحريفات في النقل عن بيانات أدلى بها مسؤولون في الولايات المتحدة. وانتقد هذا المشروع الأول تحقيقات الدول الأعضاء الأخرى.

وقد أخفقت روسيا على مدى جولات عديدة من المشاورات في تقديم أي معلومات جديدة ذات مصداقية تبرر إجراء الأمم المتحدة لتحقيق في هذا الوقت. وأكرر أن روسيا سعت باستمرار إلى الدفع بأهداف سياسية تستند إلى اتهامات لا أساس لها وتجريم محدد سلفا. وقرار روسيا بالدعوة إلى التصويت على مشروع قرار لا يحظى بتأييد يذكر ينبغي أن يجعلنا جميعا نتساءل عن نيتها الحقيقية. إن موارد الأمم المتحدة المخصصة لتحقيقات الأمم المتحدة ينبغي الحفاظ عليها للحالات التي تخفق فيها الدول في إجراء تحقيقات حقيقية ونزيهة أو تعجز فيها عن ذلك. وليس هذا هو الحال اليوم.

لا يمكننا أن نسمح لمزاعم روسيا الزائفة والمستمرة بأن تصرف انتباه المجلس أو بأن تحول دون داع موارد المنظمة الشحيحة عن مسائل ملحة أخرى تستحق اهتمام المجلس وموارده. إذا كانت روسيا ملتزمة حقا بحماية البنية التحتية المدنية لكانت تثبت ذلك من خلال أفعالها. إن ادعاء روسيا بأنها قلقة بشأن تخريب البنية التحتية الحيوية تفضحه حقيقة أن روسيا تهاجم جارتها بلا هوادة. إنها تقصف المدن والبلدات في جميع أنحاء أوكرانيا، وتدمر المناطق السكنية والمرافق الطبية. لقد خلّفت الهجمات الروسية على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا الملايين من النازحين، بدون كهرباء وبحاجة إلى مساعدات إنسانية. إن دعوات روسيا للمساءلة اليوم جوفاء.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): إلى جانب محاولة إلقاء الضوء على أعمال التخريب التي تعرضت لها خطوط أنابيب نورد ستريم، فإن تصويت اليوم يمثل لحظة شديدة الحزن للتحقيقات الدولية. إنه قداس أو على الأقل يوم مظلم لمنطق إسناد المسؤولية بطريقة مستقلة ومحايدة في حالة الأعمال غير المشروعة ذات العواقب الدولية.

وبالنظر إلى النتيجة المربكة للتصويت، من الواضح أنه سيكون من الصعب للغاية جعل العالم يوافق على إجراء تحقيق دولي من شأنه أن يضر بمصالحه. وبالنسبة لنا نحن الأفارقة، الذين يستضيفون بانتظام جميع أنواع التحقيقات الدولية، والخبراء المستقلين وأعضاء البرلمان من أجل هذه التحقيقات، والذين كثيرا ما يشككون في سيادة دولنا، لا نعرف ما إذا كان ينبغي لنا أن نكون سعداء أو أن نحزن لهذا التحول في الأحداث وهذا الارتباك.

لقد امتنعنا عن التصويت لأننا مرتبكون. وبطبيعة الحال نعتزم الاستفادة من الحجج التي تطرحها هنا اليوم جميع الأطراف كلما تُطرح هذه الأسئلة على بلداننا. وغني عن القول إن ما من أحد سيقبل أي مزيد من المحاضرات الأخلاقية من أي شخص عن الأعمال غير المشروعة والبغيضة التي تؤثر على الأمن الدولي. ومن الواضح أن ناقوس الموت للمسؤولية الدولية الذي يقرع الآن هو حتما يأذن بظهور حالة من عدم اليقين لشعوب العالم، التي تخاطر أكثر من أي وقت مضى، في محنتها وفي مواجهة الأعمال أو الحقائق غير المشروعة التي تهدد الأمن الدولي، بأن تكون تحت رحمة مبادرة الدول، مع علمها بأن الدول لا تتصرف أساسا إلا وفقا لمصالحها الخاصة. ومما لا شك فيه أن ذلك يصب في مصلحة تمتع جميع الدول بالسيادة، ولكنه يضر بالتأكيد بالحياد والشفافية والاستقلال.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترى غانا أن الحفاظ على السلام يشكّل الهدف الرئيسي للولاية التي يقوم عليها العمل المهم الذي يضطلع به مجلس الأمن. وكان ذلك الأساس الذي استند إليه نهجنا العام في المناقشات بشأن الهجمات على خطي أنابيب الغاز نورد ستريم ١ و ٢. وقد امتنعت غانا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/212 الذي قدمه الاتحاد الروسي، لا لأننا نعارض إجراء تحقيقات دولية، ولكن لأننا ندرك أن السلطات الوطنية المختصة تجري في هذه المرحلة ثلاثة تحقيقات وأنها التزمت بعملية عادلة

ونزيهة لإثبات الحقائق المحيطة بهذا العمل التخريبي المتعمد. ولئن كنا قد لاحظنا إعراب البعض عن الاستياء إزاء سير عمليات التحقيق الحالية، فإن تقييمنا هو أنه قد يكون من السابق لأوانه الشروع في تحقيقات دولية موازية أو الدعوة إلى إجرائها تحت رعاية الأمم المتحدة، التي لا تملك القدرة على إجراء هذه التحقيقات.

وقد استخدمنا البيانين اللذين أدلينا بهما بصفتنا الوطنية في الجلستين السابقتين (انظر S/PV.9266 و S/PV.9144) بشأن هذه المسألة لحث جميع الأطراف والجهات الفاعلة على ممارسة ضبط النفس والتعاون بحسن نية مع التحقيقات الوطنية الجارية حاليا. ونرى أن تلك الدعوة إلى ضبط النفس لا تزال مهمة اليوم. وندعو جميع الأطراف إلى تعزيز وبناء الثقة من خلال تجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى إثبات الحقائق وكشفها والسعي إلى تحقيق المساءلة. وفي الوقت نفسه، ندرك المسؤولية الجسيمة التي أسندها ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى ثلاث نقاط نرى أنها ضرورية للمساعدة في الانتهاء من هذه المسألة على وجه السرعة.

أولا، ينبغي تسريع وتيرة التحقيقات الوطنية الجارية؛ وينبغي أن تكون محددة بأجل زمني، لا مفتوحة المدة؛ كما ينبغي أن يسعى القائمون على هذه التحقيقات إلى إبقاء السلطات الروسية والمشغلين الروس على علم بجميع ما يتخذونه من إجراءات في حينه، فضلا عن التماس تعاونهما عند الحاجة.

ثانيا، نظرا للاهتمام الذي تحظى به هذه المسألة على الصعيد العالمي، من الأهمية بمكان إطلاع المجلس بانتظام على التطورات في التحقيقات الوطنية الجارية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالرسالتين المشتركتين المؤرختين ٢١ شباط/فبراير و ٢٤ آذار/مارس المقدمتين من ألمانيا والدانمرك والسويد، ونشجع على تقديم المزيد من المعلومات المستكملة الإيجابية وذات الصلة من هذا القبيل.

أخيرا، نشدد على ضرورة وأهمية التمسك بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، لا سيما ذات الطابع العابر للحدود الوطنية. وتحقيقا لتلك الغاية، وبينما ننتظر استكمال التحقيقات الوطنية، نرى أنه ينبغي لنا، في المجلس، أن نعمل بشكّل بنَّاء كي نوحد صوتنا في إدانة هذه الهجمات بشدة بغية توجيه رسالة قوية إلى الجناة المحتملين مفادها أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أي هجمات على الهياكل الأساسية الحيوية المماثلة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): طلبتُ الكلمة لأعلل تصويت إكوادور على مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/212، بشأن الحوادث المتعلقة بخطي أنابيب نورد ستريم. ويعرب وفد بلدي عن تقديره وامتنانه لأن القائم على الصياغة أخذ في الحسبان بعض الاقتراحات التي قدمناها في المشاورات غير الرسمية بشأن نص مشروع القرار وأدخل، من وجهة نظرنا، تحسينات عليه. غير أن ذلك لا يزال غير كاف.

ولا ينفي تصويت إكوادور موقف بلدي إزاء أعمال التخريب التي ندينها إدانة قاطعة. بل على العكس من ذلك، وكما ذكرنا في جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.9266) في ٢١ شباط/فبراير، لا شيء يبرر الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، بما فيها مرافق الطاقة. هذا علاوة على أننا لا نعارض من حيث المبدأ النظر في إنشاء لجنة تحقيق دولية. ومع ذلك، فقد قررنا، في ضوء الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، التي دعت إلى تجنب التكهنات وأي اتهامات لا أساس لها من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة وعرقلة البحث عن الحقيقة، أن نمتنع عن التصويت. واقترحت إكوادور، في جملة أمور، الإعراب عن ارتياح مجلس الأمن إزاء التحقيقات الوطنية التي تجريها الدانمرك والسويد وألمانيا، كما علمنا من الرسالة المشتركة الموجهة من وفود الدول الثلاث (S/2023/126). ونؤكد من جديد ثقتنا في تلك التحقيقات ونشجع على مواصلتها دون أي عراقيل قد تحد من نطاقها أو تؤثر عليه.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): مرة أخرى، تكرر مالطة الإعراب عن قلقها العميق إزاء الأضرار التي لحقت بخطي

أنابيب نورد ستريم ١ و ٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ وتدين أي هجوم على الهياكل الأساسية الحيوية. فهذه الأعمال خطيرة وغير مسؤولة، لا سيما في سياق أزمة الطاقة العالمية. وقد استمعنا إلى المعلومات التي قدمها القائم على صياغة مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/212 وآخرون، بما في ذلك خلال جلسة الإحاطة المعقودة بشأن هذا الموضوع في الشهر الماضي (انظر S/PV.9266). وللأسف، تفتقر المعلومات المقدمة تأييدا لمشروع القرار حتى الآن إلى أدلة داعمة موثوقة. وعلاوة على ذلك، لا تزال التحقيقات التي تجريها ألمانيا والدانمرك والسويد جارية، ومن الأهمية بمكان أن نتيح استكمال تلك العمليات الوطنية دون تدخل. ونرحب أيضا بالمستجدات التي أطلعتنا عليها تلك الدول في الشهر الماضي. ولذلك، امتنعت مالطة عن التصويت على مشروع القرار على أساس أن أي تحقيقات تجريها الأمم المتحدة في هذه المرحلة ستكون سابقة لأوانها وستقوض نزاهة التحقيقات الوطنية الواسعة النطاق التي تجريها حاليا الأطراف المتضررة بشكل مباشر.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): امتنعت سويسرا عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/212، الذي قدمه الاتحاد الروسي، بشأن الأضرار التي لحقت بخطي أنابيب الغاز نورد ستريم ١ و ٢. ويساور سويسرا القلق إزاء تلك الحوادث التي نجمت عن أعمال تخريبية وفقا للمعلومات المتاحة. ونكرر إدانتنا لجميع أعمال التخريب التي تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة. وتجري ألمانيا والدانمرك والسويد تحقيقات وطنية لكشف الحقائق. وندعو إلى انتظار النتائج التي ستصل إليها تلك التحقيقات. وفي ضوء التحقيقات العديدة الجارية، نرى أن التكليف بإجراء تحقيق إضافي ليس من شأنه أن يعود بمزيد من النفع في هذه المرحلة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): ما فتئ وفد بلدنا يشارك في المناقشات حول مشروع قرار مجلس الأمن S/2023/212 منذ أن بدأت المفاوضات بشأنه. وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء الحادث المتعلق بخطي أنابيب نورد ستريم وترصد عن كثب سير التحقيقات الوطنية الجارية. وقد امتنعت اليابان عن التصويت على مشروع القرار لأننا نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسمح أولا باستكمال التحقيقات الوطنية. وبعد ذلك، يمكن للمجلس، استنادا إلى نتائج تلك التحقيقات، أن يناقش سبل المضي قدما، حسب الاقتضاء.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أدانت المملكة المتحدة العمل التخريبي الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم، ونكرر إدانتنا له الآن. ونؤيد تأييدا تاما التحقيقات الوطنية التي تجريها ألمانيا والدانمرك والسويد حاليا ونتطلع إلى ما ستتوصل إليه من نتائج. ونؤيد لجان التحقيق التي يكونها الأمين العام، عندما يصدر تكليف بذلك. ولكن، في سياق التحقيقات الوطنية الجارية، لا نعتقد أن من المناسب الحض على إجراء تحقيقات في هذه الحالة. فقد كان واضحا خلال المفاوضات أن روسيا ليست جادة بشأن إجراء تحقيق محايد. وفي الشهر الماضي، ادعى الممثل الدائم لروسيا أن روسيا تعرف بالفعل بدرجة عالية من اليقين من فجر خطوط الأنابيب وكيف. وطوال العملية، كان هدف روسيا هو تسييس المسألة واستهداف عضو آخر في المجلس. ولذلك السبب امتنعت المملكة المتحدة، مع الأغلبية الساحقة في المجلس، عن التصويت على مشروع القرار.

وأخيرا، من الصعب أخذ قلق روسيا الظاهر بشأن البنية التحتية المدنية مأخذ الجد في سياق هجومها المستمر على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا خلال العام الماضي. فيجب أن يتوقف ذلك العدوان المثير للسخرية.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أعربت فرنسا بوضوح عن قلقها في أعقاب الانفجارين تحت الماء اللذين أصابا خطي أنابيب الغاز نورد ستريم في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنهما كانا نتيجة عمل متعمد من قبل بشر. إن الأحداث غير مسبوقة ويجب التحقيق فيها بدقة. وقد امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/212، الذي قدمته روسيا، وذلك على وجه التحديد لأن ألمانيا والدانمرك والسويد تجري تحقيقات، وليس لدينا سبب للشك في عزمها أو نزاهتها. ولا بد من إتمام تلك التحقيقات.

وتأسف فرنسا لأن روسيا اختارت أن تطلب إجراء تصويت كانت تعلم مسبقا أنها ستخسره. ونستغرب للحماس الذي تطلب به روسيا من الأمم المتحدة إجراء تحقيق في حين أنها قد حددت أصلا المسؤولية في هذه المسألة. ولا يسعنا إلا أن نشك في صدق نهجها.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في جلسة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة التي عقدت في شباط/فبراير (انظر S/PV.9266) وخلال مشاورات المتابعة، أعربنا بوضوح عن قلقنا البالغ إزاء العمل التخريبي على خطي أنابيب نورد ستريم ١ و ٢ في المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للدانمرك والسويد في بحر البلطيق. إن تلك الأعمال غير مقبولة. ونؤيد تأييدا تاما التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية في ألمانيا والدانمرك والسويد، والتي بدأت على الفور ولا تزال جارية. ونحن ممتنون لعملها حتى الآن ونتطلع إلى إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه.

إننا نؤيد جهود التحقيق التي تبذلها الأمم المتحدة، متى ما كُلِّف بها. غير أننا لا نرى في الوقت الراهن أي قيمة مضافة في الشروع في تحقيق دولي مواز. وأي محاولات للنيل من عملية التحقيق الجارية أو تسييسها أو الأمرين معا، بما في ذلك عن طريق اتهام دول أخرى عمدا على أساس التحيزات أو الافتراضات أو الملاءمة أو الاعتماد على عناصر صحفية لم يتم التحقق منها، يتم تجميعها بشكل مصطنع، محاولات خاطئة وغير مفيدة. وهي لا تحظى بدعمنا لأن هذه الجهود تعوق السبيل إلى حل المسألة.

فحماية البنية التحتية المدنية التزام قانوني على جميع الدول، في أي وقت وفي كل مكان. وهي ليست قائمة للاختيار من بينها. وفي ذلك الصدد، فإن مصداقية روسيا في المسألة – في الوقت الذي تدمر فيه عمدا وبشكل منهجي وبلا هوادة البنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا، مع عواقب مميتة – على الأقل مشكوك فيها وعلى الأكثر تثير السخرية. ولهذا السبب امتنعت ألبانيا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/212.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بعد انفجار خط أنابيب نورد ستريم في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أعرب العديد من أعضاء المجلس، بمن فيهم الصين، على الفور عن قلقهم إزاء تأثيره السلبي الكبير على إمدادات الطاقة العالمية والبيئة وأمن النقل البحري. ولا يؤثر ذلك العمل التخريبي الشرير على أمن الهياكل الأساسية الأوروبية فحسب، بل كذلك على أمن الهياكل الأساسية العالمية عبر الوطنية. ومن مصلحة كل بلد معني إجراء تحقيق موضوعي ونزيه ومهني في الحادث وإعلان نتائج تحقيقه بأسرع ما يمكن ومحاسبة الجناة.

وتؤيد الصين تفويض الأمم المتحدة بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في الحادث. ونشكر روسيا على تقديم مشروع القرار S/2023/212، بعد أن أمضت أكثر من شهر في تنظيم مشاورات متعمقة بين أعضاء المجلس وإظهار موقف مرن ومنفتح بإدراج تعديلات من الصين وأعضاء آخرين في مشروع القرار. وتأسف الصين لنتائج التصويت على مشروع القرار S/2023/212، بشأن خط أنابيب نورد ستريم.

يعتقد بعض الأعضاء أنه لا حاجة إلى أن يأذن المجلس بإجراء تحقيق دولي بالنظر إلى أن البلدان المعنية تجري تحقيقات وطنية. والواقع أن التحقيقات الدولية والوطنية لا تتناقض مع بعضها البعض. ويمكن لتحقيق دولي، برعاية الأمم المتحدة، أن يؤدي دورا تنسيقيا بين مختلف التحقيقات وأن يكفل النزاهة التامة لتسلسل العهدة وأن يجعل نتائج التحقيق ذات حجية ومقبولة على نطاق واسع. ويرى بعض الأعضاء أنه ينبغي استخلاص استنتاجات التحقيقات الوطنية قبل النظر في التحقيقات الدولية. والحقيقة أنه مر أكثر من نصف عام منذ انفجارات خط أنابيب نورد ستريم. وإذا كان سيتم إجراء تحقيق دولي، فيجب جمع الأدلة من الموقع في أقرب وقت ممكن. ويجب ألا تطول العملية، خشية أن يصبح جمع الأدلة أصعب، ما قد يؤثر على نتائج التحقيق. وذهب بعض الأعضاء إلى النصح بعدم الإتيان بتكهنات أو اتهامات لا أساس لها أو التحديد المسبق لنتائج التحقيق. والإذن للأمم المتحدة ببدء تحقيق دولي هو تحديدا أفضل طريقة للرد على تلك التكهنات والادعاءات. وإذا رحبت البلدان المعنية بأذرع مفتوحة بولاية

مجلس الأمن لإجراء تحقيق دولي في انفجارات نورد ستريم، فسيكون لديها على الأقل بعض مظاهر راحة الضمير. ولكن إذا منعت البلدان المعنية تفويض المجلس بإجراء تحقيق دولي، فإن ذلك لا يثير سوى الشك في أنه قد يكون هناك شيء تخفيه.

ولم يتوصل أعضاء المجلس بعد إلى اتفاق يأذن بإجراء تحقيق دولي، ولكنهم جميعا يؤيدون تحديد الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين أن تتبنى البلدان التي تجري تحقيقات وطنية الشعور بالإلحاح وترفعه، وأن تبلغ المجلس بالتقدم المحرز في تحقيقاتها في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة، وأن تنشر النتائج التي تتوصل إليها في أقرب وقت ممكن. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية إبقاء الحادث قيد نظره، بما في ذلك عقد إحاطات منتظمة واتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة في محاولة للاضطلاع على نحو فعال بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتقد أنه بعد تصويت اليوم، فقط تزداد الشكوك بشأن من يقف وراء العمل التخريبي في خط أنابيب نورد ستريم. وأود أن أذكر المجلس ببعض الحقائق الأساسية.

في نظر العالم بأسره، بذلت الولايات المتحدة وحلفاؤها كل ما في وسعهم لضمان عدم إجراء تحقيق دولي في تفجيرات نورد ستريم في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ففي البداية هددت واشنطن علنا، وعلى أعلى مستوى، بتفجير خط أنابيب الغاز واستمرت منذ ذلك الحين على نفس المنوال. كان هناك أيضا قدر كبير من التكهنات في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الكثير من – بعبارة ملطفة – النسخ المتناقضة والعبثية حول من يمكن أن يكون قد نفذ التخريب. وقوبلت جميع محاولات روسيا – بوصفها واحدة من الدول المتضررة من تفجيرات نورد ستريم – للمشاركة في التحقيقات الوطنية التي تجريها ألمانيا والدنمارك والسويد بالرفض وعدم الرد، وهو ما كان يمكن لأعضاء المجلس أن يروه بأنفسهم. اسمحوا لي أن أتنبّأ بشئ. إن ما يسمى بالتحقيقات الوطنية، ناهيك عن أنها لا تشمل مشاركة روسية، يمكن أن تستمر لسنوات. ولذلك، أود أن أسأل ممثل الولايات المتحدة عما وجده محددا سلفا بشأن مشروع قرارنا. لدينا قول مأثور باللغة الروسية مشابه لـ "كاذب، كاذب، لقد انكشف كذبك". وكالعادة، تربط الولايات المتحدة مشروع القرار بأوكرانيا، على الرغم من أنه لا توجد كلمة واحدة عن أوكرانيا في النص.

وعندما أثرنا مسألة إجراء تحقيق دولي موضوعي، كانت تكتيكات زملائنا الأمريكيين والأوروبيين تصل إلى حد إنكار تورط الولايات المتحدة، من ناحية، مع رفض أي نوع من التوضيح الشفاف والمحايد لظروف التخريب من ناحية أخرى. وكلما ظهرت أدلة أكثر على تورط واشنطن وحلفائها في الناتو، كلما أصر المعسكر الغربي بقوة أكبر على عدم جدوى إجراء تحقيق دولي. فماذا يعني ذلك؟ لا يتعين على المرء أن يكون محققا أو محللا ليرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحاولون إخفاء آثارهم، بما في ذلك عن طريق نشر العديد من الافتراءات والروايات الوهمية ورفض الرد على ما يكشف عن الحقائق التي لا تعجب واشنطن. لأنه إذا أرادت الولايات المتحدة حقا التثبت من الحقائق ومعاقبة المسؤولين عنها، فإنها ستتصرف بشكل مختلف تماما.

وكان تصويتنا اليوم بمثابة اختبار حاسم كان علينا جميعا أن نقرر من خلاله نوع العالم الذي نتجه إليه، عالم يحترم فيه القانون الدولي حيث يجب معاقبة أولئك الذين يهاجمون خطوط الأنابيب الدولية والبنية التحتية الأخرى، أو عالم تفعل فيه بعض الدول ما يحلو لها بينما تصوغ قوانين للجميع تسميها نظاما قائما على القواعد ولا تتحمل أي مسؤولية حتى عن الأفعال الأكثر تهورا وخطورة. وقد أكد تصويت اليوم بوضوح أن شركاءنا الغربيين السابقين يعتقدون أن بإمكانهم فعل ما يحلو لهم والإفلات من العقاب. وأبشع مثال على ذلك هو مجموعة الدعم الجماعي المستمرة للغرب في المجلس، التي تجعل المجلس غير قادر على الاضطلاع بمهامه. وسنستخلص بالطبع بأنفسنا الاستنتاجات اللازمة. ونحن على يقين من أن حقائق أكثر تفصيلا ستظهر وأن جميع المعنيين بتخريب خط أنابيب نورد ستريم سيتم كشفهم والكشف عن تفاصيل جريمتهم. وهذا أمر لا مفر منه.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تدين دولة الإمارات العربية المتحدة إدانة قاطعة تخريب خطي أنابيب نورد ستريم ١ و ٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. تسببت هذه الأعمال الإجرامية أضرارا بيئية جسيمة وعرضت أمن الطاقة العالمي للخطر. ويشكل تخريب البنية التحتية للطاقة العابرة للحدود مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. إن مبدأي السيادة والتعاون الدولي أمران حيويان للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمن الطاقة العالمي. ونسلم بأهمية التحقيقات الوطنية الجارية التي تجريها الدانمرك وألمانيا والسويد ونشدد على ضرورة أن تجري السلطات الوطنية تحريات وافية. كما نحث على الشفافية في تشاطر النتائج التي توصلوا إليها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. يتطلب أمن الطاقة العالمي تعاون الدول ذات السيادة. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة جيدا ضرورة التعاون وتبادل المعلومات أثناء التحقيقات. ولهذا السبب، تشجعنا دعوة الدانمرك لمشغل خط الأنابيب إلى استعادة جسم يحتمل أن يكون ذا صلة بالتخريب. ونأمل أن يكون ذلك إشارة إلى أن تعاونا أكبر بين البلدان التي تجري التحقيق وأصحاب المصلحة سيكون وشيكا في المستقبل القريب.

لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار S/2023/2212 لأن التحقيقات الوطنية مستمرة. ونشجع على توسيع نطاق الجهود التعاونية التي بذلت في الأسبوع الماضي، فضلا عن تحديد موعد نهائي واضح لاستنتاجات التحقيقات. والتزاما منا بمعالجة هذه القضية، نشدد على أن أمن الطاقة العالمي أمر حيوي لكل بلد، ونكرر التأكيد على الأهمية القصوى لحماية البنية التحتية للطاقة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب النظر في أي اقتراح يقدمه عضو في المجلس بطريقة تتسم بالاحترام والموضوعية. وشاركت البرازيل بشكل بناء في المفاوضات منذ البداية واقترحت عدة تعديلات بهدف تقريب المواقف والتصورات المختلفة ومحاولة بناء توافق في الآراء. لقد صوتت البرازيل لصالح مشروع القرار S/2023/212، بشأن الانفجارات التي وقعت في نورد ستريم. وكما أشار العديد من أعضاء المجلس عن حق في جلستنا المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9144)، فإن هذه المسألة تتعلق بتهديد للسلم والأمن الدوليين. وتشير المعلومات الأولية التي قدمتها سلطات البلدان الأوروبية إلى أنه كان عملا تخريبيا مع احتمال تورط جهة فاعلة من الدول. وبعد ستة أشهر من وقوع الانفجارات، ما زلنا لا نعرف السبب.

إن الحذر الذي تعاملت به سلطات الدانمرك وألمانيا والسويد مع هذه المسألة أمر مفهوم. وينبغي ألا يفسر تصويت البرازيل على أنه انتقاد لإجراء التحقيقات أو علامة على عدم الثقة، ولكن على أنه اعتراف بأهمية بذل جهود إضافية وأكثر شمولا من جانب الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد من جديد فهمنا بأن كل اقتراح في مجلس الأمن ينبغي تحليله على أساس عناصره الموضوعية. وبما أننا نعتبر الانفجارات في بحر البلطيق تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإن لجنة يشكلها الأمين العام ستكون مناسبة تماما لمساعدة المجلس في قراراته.

ونظرا لرفض مشروع القرار، تشجع البرازيل المسؤولين عن التحقيقات الجارية على تشاطر استنتاجاتهم مع المجلس في أقرب وقت ممكن. وتتطلب خطورة المسألة استجابة سريعة وشفافة لشواغل الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكني بحاجة إلى الرد على النقاط التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي.

كما ذكرنا، منذ وقوع الهجمات ادعت روسيا أن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن تنفيذها. وبهذه التعليقات، كان من الواضح جدا أن روسيا ليست مهتمة بإجراء تحقيق نزيه. لقد قررت بالفعل من هو الجاني. وكانت روسيا ببساطة تمارس السياسة.

والدول الثلاث التي بدأت تحقيقات قلقة بشأن ما يحدث للبنية التحتية في جميع أنحاء العالم. علينا أن نترك التحقيقات تأخذ مجراها.

وأعتقد أنها من العلامات الإيجابية أن روسيا تبدي قلقها بشأن تهديد للبنية التحتية الحيوية، لا سيما ذلك الجزء من البنية التحتية الحيوية. وآمل أن تظهر روسيا نفس الاهتمام بالبنية التحتية في أوكرانيا ووابل القصف الذي تتعرض له حاليا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لدي سؤال لزميلي ممثل الولايات المتحدة. أود أن أقول إنني قبل ما كشفه مؤخرا السيد سيمور هيرش، لا أذكر أن المسؤولين الروس ذكروا على وجه التحديد أن الولايات المتحدة هي مرتكب تلك المأساة. ولم تجر المناقشات بشأن هذه المسألة إلا بعد نشر مقال السيد هيرش.

لذلك أود أن أسأل زميلي الأمريكي عما سيقوله عن كلمات رئيسه بايدن حول الرغبة في تدمير خط أنابيب الغاز، قبل وقت طويل من تدمير خط الأنابيب بالفعل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): من المعتاد في قواعد اللعبة التي تتبعها روسيا أن تطرح سؤالا دائما لمجرد الاستمتاع بطرحه. أولا وقبل كل شيء، أنا لا أقرأ مقالات سيمور هيرش. وبصراحة، لا تبني الولايات المتحدة سياساتها، أو ردودها، ببساطة على أساس اتهامات موجهة من قبل صحفي فرد.

وأود فحسب أن أقول إن الاتهامات التي أطلقها المسؤولون الروس بشأن مسؤولية الولايات المتحدة المفترضة عن تنفيذ هذه الهجمات باطلة تماما بكل تأكيد. وأود فحسب أن أقترح على زميلي الروسي أنه بدلا من التلاعب السياسي بشأن مسألة مهمة كهذه، ينبغي لروسيا معالجة مسألة البنية التحتية الحيوية والمسؤولية. ومرة أخرى، أشير إلى حقيقة أن روسيا ليس لديها مصداقية عندما يتعلق الأمر بمسألة حماية البنية التحتية الحيوية. وما عليكم إلا أن تنظروا إلى ما تفعله في أوكرانيا.

وأود فحسب أن أقول لزميلي الروسي إنه بدلا من طرح أسئلة عن الولايات المتحدة وآرائها بشأن البنية التحتية الحيوية، يتعين على روسيا أن تسأل نفسها عما تفعله في أوكرانيا وما إذا كان ذلك يُظهر سلوكا مسؤولا فيما يتعلق بالبنية التحتية الحيوية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم أسأل ممثل الولايات المتحدة عن مقال السيد هيرش، والذي لم يقرأه حتى. وأنا حقا أوصيه بأن يقرأه. ولكنني سألته سؤالا مباشرا: كيف يفهم كلمات رئيسه، الذي قال صراحة: "سندمر نورد ستريم"؟ ولم أتلق ردا على ذلك السؤال المحدد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.